Evaluating the Quality of Jordanian University Learning Outcomes from the Perspective of Market Stakeholders"

Ahmad Nuseirat
Civil Engineering
anuseirat@iu.edu.jo

Ikhlas Al mukahel
Soft Engineering
Ikhlas.almukahel@iu.edu.jo

Taghreed Almomani
Faculty of Education
talmomani@zuj@edu.jo

Mohamad Al-Dlalah
Faculty of Education
mdlalah@iu.edu.jo

Ola Kutah
Master of Nursing
ola.kutah@iu.edu.jo

Received: 20/12/2023 Accepted: 01/12/2024

Abstract:

Numerous disciplines and programs at higher education institutions are no longer a priority, the local labor market is saturated with the demands of society, and the outputs of these institutions suffer from unemployment, particularly in areas such as the stagnant humanities. The Study aimed aims to assess the quality of Jordanian universities' learning outcomes from the perspective of administrative staff in the local community institutions in Jordan; to propose solutions that may help improve Jordanian higher education outcomes in harmony with labor market needs. A cross-sectional design utilizing a survey collected data, recruiting a convenience sample of 72 labor market owners and heads of departments in selected Jordanian companies. The study yielded several findings, the most significant of which are: The quality of education axes were all low from the perspective of Jordanian labor market owners, indicating that university learning outcomes lack the required quality.

Keywords: Labor market, Learning Outcomes, Higher Education.

تقييم جودة مخرجات التعلُّم الجامعي الأردني من وجهة نظر أَصحاب سوق العمل.

أحمد نصيرات
كلية الهندسة
anusirat@iu.edu.jo

إخلاص المكحل
كلية تكنولوجيا المعلومات
Ikhlas.almukahel@iu.edu.jo

تغريد المومني
كلية التربية
talmomani@zuj@edu.jo

محمد الدلالعة
كلية التربية
mdlalah@iu.edu.jo

علا كوطة
تمريض متقدم
ola.kutah@iu.edu.jo

الاستلام :2023/12/20 القبول :2024/12/01

الملخص:

تواجه مؤسسات التعليم العالي تحدي إثبات جودة مخرجاتها التعليمية ومدى مواءمتها احتياجات أسواق العمل العربية والرؤية التنموية، حيث إن العديد من التخصصات والبرامج في مؤسسات التعليم العالي لم تعد من الأولويات، وسوق العمل المحلي مشبع بحاجات المجتمع، ومخرجاته تعاني من البطالة، ومع ذلك، يجب على أصحاب العمل استخدام هذه المخرجات لتوفير كفاءات إضافية أخرى، كما يجب على الجامعات دعم الخريجين بالمهارات اللازمة عبر البرامج التدريبية لإكساب الطلبة مهارات وقدرات تعين على الالتحاق بسوق العمل. لقد حاولت العديد من الحكومات إصلاح مؤسسات التعليم العالي، وزيادة إنتاجها من خلال إنشاء هيئات متخصصة للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة؛ لضمان أنها من خلالها تعزز ثقتها في برامجها التعليمية وتتماشى معها. وتأتي هذه الدراسة لتركز على خمسة محاور، هي: محور كفاءة الخريجين، ومحور البرامج التدريبية، ومحور جودة البحث العلمي، ومحور جودة المؤتمرات والندوات والمشاريع الموجهة للمجتمع المحلي، ومحور جودة سمعة الجامعة للإجابة عن عدة أسئلة، أبرزها: هل تمتلك مخرجات التعلّم الجامعي معايير الجودة التي تلبي احتياجات سوق العمل؟

ولتحقيق ذلك صُمِّمت استبانة، وَوُزِّعت على عينة الدراسة، واستُخدِمت الأساليب الإحصائية، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: محاور جودة التعليم كانت جميعُها متدنية المستوى من وجهة نظر أصحاب سوق العمل الأردني، مما يعني أن مخرجات التعلّم الجامعي لا تتمتع بالجودة المطلوبة، ولا بد من مواءمة المخرجات مع متطلبات سوق العمل لضمان رفع كفاءة الخريجين وتزويدهم بالمهارات المطلوبة لسوق العمل باعتبارهم المخرج الأساسي من العملية التعليمية الجامعية.

الكلمات المفتاحية: مخرجات التعلم، أصحاب العلاقة، مؤسسات التعليم العالي، سمات الخريجين

المقدمة:

يحظى التعليم العالي باهتمام متزايد في جميع الدول على حد سواء؛ لأنه المورد الأساسي الذي يقدم للمجتمع الكفاءات البشرية التي تتولى دور التنمية في شتى أنماط الحياة ومؤسسات الدولة، حيث أصبح حجر الزاوية لتنمية المجتمعات وأهم مؤشر من مؤشرات تطور الشعوب وحضارتها، فتطور الأمم وحضارتها مرتبط بالتعليم العالي الجيد والفعال ودائم التطور، إن متطلبات واجتياحات سوق العمل تضع خارطة الطريق للتخطيط لجودة مخرجات التعلم في التعليم الجامعي، وتقويم العملية التعليمية، فالتعليم العالي عامل مهم في رفد الخريجين بالمهارات والكفايات والخبرات التي تمكنهم من القيام بالمهام والأدوار الموكلة لهم في مجالات عملهم بكفاءة، وهذا يعني التوافق بين عمليات ومخرجات التعلّم والتدرب كمًّا وكيفًا، وبين حاجات التنمية وسوق العمل من المهارات المطلوبة؛ لأن سوق العمل يركز على الكفاءة والفاعلية وتحفيز الإبداع لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع البشري وتطور الدول أساساً يبدأ حيث شمولية التعليم الجامعي لذا دعت الحاجة لبناء استراتيجية هادفة لتوظيف المهارات والمعلومات والكفايات لتحقيق التحسين المستمر ورفع كفاءة الخريجين ودفعهم للارتقاء بالمجتمع بالتكامل، والتفاعل بين محتويات ومخرجات التعلّم للتخصصات والكفايات المكتسبة خلال مرحلة التعليم الجامعي، وبين متطلبات سوق العمل، وما يتطلبه من كفاءات، حيث تعاني أسواق العمل العامة والخاصة في معظم دول العالم من عدم توفر الأيدي العاملة الكفؤة المدربة التي لديها القدرة على القيام بمختلف المهمات، مع الحرص على ألا يتطلب الخريج مدة زمنية طويلة للتدريب على العمل،

والانخراط الكامل فيه. ويواجه خريجو مؤسسات التعليم العالي البطالة بشكل كبير لأسباب عدة، من بينها: الركود الاقتصادي العالمي، وانخفاض قدرة الأسواق العربية على خلق فرص عمل جديدة ، وتدني أو غياب المواءمة بين نوعية مخرجات التعلّم والمتطلبات المهارية لسوق العمل، وقلة الادراك والوعي لدى الخريجين بالتشغيل؛ نظراً لغياب التوجيه والإرشاد، وضعف مستوياتهم المهارية، ومعظم الخريجين يضع هدفاً بالوظيفة الحكومية أو الخاصة وعدم التوجه للعمل المهني، وتعدُّ القوى العاملة أهم عنصر من عناصر الإنتاج، والدعامة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والتقدم والرفاهية الاجتماعية، وتوفير الحياة الكريمة للشعوب في أي مجتمع.

تجدر الإشارة إلى أن البرامج الأكاديمية نوعان: أحدهما يركز على البحث، ونقل المعرفة في المجالات الأكاديمية، والنوع الآخر يركز على المهارات الكفايات المرتبطة بالمهن.

هذان النوعان من البرامج ليسا منفصلين تمامًا؛ بل يجب أن يطور البحث الأكاديمي كفاءات ذات قيمة للتوظيف والحياة اليومية، ويجب أن تتضمن البرامج التعليمية فهمًا شاملاً للبحث والمعرفة النظرية في المجالات المهنية وغيرها من المجالات ذات الصلة. ولتحقيق ذلك فإن إطار المؤهلات الوطني يوفر الأساس لمستوى ومتطلبات المهارات العامة لجميع الدرجات. إذ تم البدء في متطلبات المعرفة والمهارات الخاصة المطلوبة لأداء الوظائف المهنية المختلفة. ومن هذا المنطلق يجب على المؤسسات التعليمية أداء واجباتها المتعلقة أساساً بتطوير البرامج الأكاديمية.

مشكلة الدراسة:

إن مواءمة مخرجات التعلّم لتطلعات سوق العمل واحتياجاته إحدى المطالب الأساسية لنجاحه في تحقيق رسالته وأهدافه، كما يستدعي أي خلل أو قصور في هذه المواءمة اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها، ولهذا السبب أصبحت المواءمة بين مخرجات التعلّم ومتطلبات سوق العمل محوراً أساسياً للتخطيط الاستراتيجي في الجامعات، كما نالت اهتماماً منقطع النظير في العديد من المؤتمرات والندوات العالمية والإقليمية والمحلية

وعلى الرغم من زيادة الامكانيات والبرامج التدريبة للحصول على التعليم والتدريب والمعرفة اللازمة لسوق العمل، إلا أن مؤسسات التعليم العالي لم تقدم خريجين ذوي مهارة وكفاية، ومعدلات البطالة مرتفعة بشكل كبير، وهذا يفسر العلاقة الواهية بين التعليم والنمو الاقتصادي في المنطقة، أي أن مستقبل التعليم في المنطقة منخفض، ولا يسهم في زيادة النمو والإنتاجية. في ضوء ما سبق تمثل مخرجات أي نظام الغاية الأساسية لوجوده، وتعكس مخرجات التعلم الجامعي الأردني درجة متانة النظام التعليمي فيها، وإن كانت تسعى لتكون في مقاييس الجامعات العالمية، الحاجة ماسة لتبنَي تصوراً واضحاً لدور الموارد البشرية في تنمية المجتمع، والتفاعل بين التعليم النظري والتقني ضمن أطر وخطط تنموية متكاملة على مستوى الخدمات التعليمية، والاستفادة من المعايير والمقاييس العالمية في هذه المجالات، وتكون هذه السياسات الموجِّه لبرامج وخطط التعليم وأساليبه بما يتوافق مع حاجة سوق العمل ومتطلباته التقنية الحديثة، مما يوثق العلاقة بين التعليم وخدمة المجتمع ومتطلبات سوق العمل، ويعد هذا التكامل والترابط عنصرا جوهريا في تنمية المجتمع وتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، واستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين[1]

تجدر الإشارة إلى أن قطاع التعليم يتطور وينمو بسرعة، وهذا التطور أتى على حساب النوع خاصة في مرحلة التعليم العالي والدراسات العليا. لذا كان العديد من الطلبة الخريجين لا يمتلكون المهارات التي تؤهلهم لمواكبة التحديات وتمنحهم الاستعداد للمراحل القادمة، والهيئات التعليمية، مما أدى إلى آثار سلبية تمثلت بزعزعت ثقة أصحاب العمل بالخريجين، وبرزت الحاجة لتطوير الخطط الدراسية لمجاراة التحولات العالمية [4]، وبذلك فإن الكثير من خريجي العملية التعليمية في الجامعات غير مؤهلين كمخرجات لسوق العمل.

يمكن للتقييمات داخل هذا البرنامج أن تتناول جزءًا فقط من الموضـــوع. بـدلاً من ذلـك، يجـب تقييم الطلاب لمعرفـة معرفتهم بمـدونـة قواعـد الســـلوك الأخلاقي. يمكنهم طرح مشـــاكل جديدة ومختلفة لحلها، بما في ذلك تطبيق الأفكار (التي تعلموهـا)، ومكـافـأتهم على إبـداعهم. كـذلـك يمكن ملاحظة تفاعلاتهم الشـــفافة مع المرضـــى أو العملاء أو الزملاء في العيادات أو أماكن العمل وفي الفصول الدراسية من خلال ســـيناريوهات محاكاة [3]. قد يُطلب من الطلاب العمل على حل مشـاكل العالم الحقيقي في نماذج المحاكاة ولعـب الأدوار والتعيينـات الفرديـة أو الجمـاعيـة. يمكن أن تســـاعد هذه الأشـــياء في فهم ما يمكنهم وما يجب عليهم فعله، ويجب أن يتضـمن تقييم البرنامج رأي صـاحب العمل

حول مدى الخصـــائص التي وصـــفها ممثلو الخريجين، والخصائص الخاصة الأخرى التي تم تصميم برنامج معين لتطويرها. مع ملاحظة أن هذا المؤشـــر قد لا يكون دقيقاً. وعليه تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى امتلاك مخرجات التعلّم الجامعي ركائز الجودة التي تؤهلها لإشباع حاجات ومتطلبات سوق العمل؟
2. ما مدى مواءمة مخرجات التعلّم الجامعي مع حاجة ومتطلبات مؤسسات سوق العمل؟

الهدف من الدراسة:

1- التعرف على مدى مواءمة مخرجات التعلّم الجامعي للبرامج الأكاديمية مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل.
2- التعرف على وجهة نظر أصحاب سوق العمل، ومدى رضاهم عن جودة مخرجات التعلّم الجامعي.
3- تقديم مجموعة من الاقتراحات التي قد تساهم في الارتقاء بجودة مخرجات التعلّم الجامعي.

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة تتلخص في النقاط التالية:

- معرفة واقع جودة مخرجات التعلّم الجامعي في الجامعات الأردنية، وإبراز أهميته في تحقيق فرص العمل، للطلبة الخريجين، وكذلك الاستفادة من التغذية الراجعة من أصحاب سوق العمل واستثمارها في ضمان جودة التعليم الجامعي.
- موضـوع البرامج الأكاديمية وهو الجودة في التعليم الجامعي نظرًا لأهمية مخرجات التعلّم الجامعي في رفد سـوق العمل بالطاقات البشـرية المؤهلة الواعية ذات النوعية الجيدة، في ظل المنافسـة الشـديدة في سوق العمل.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: الاستجابات على فقرات محاور وأبعاد مخرجات التعلّم الجامعي وهي (كفاءة الخريجين–البرامج التدريبية–البحث العلمي–المؤتمرات والندوات–سمعة المؤسسة).

مجتمع الدراسة:

بلغ حجم مجتمع الدراسة (72) شخصاً، ويتمثل مجتمع الدراسة في أصحاب سوق العمل ورؤساء الأقسام في بعض شركات القسطل، والضمان الاجتماعي، وشركات الكهرباء والبوتاس، ودار الدواء، والمجلس التمريضي ونقابة المحامين ومديري مدارس لواء الجيزة البالغ عددهم (72) فردًا.

وقد أُختِير لواء الجيزة لعدة أسباب أهمها:

أ - قرب لواء الجيزة جغرافيا من جامعة الإسراء.

ب - العديد من طلبة الجامعة يتم تدريبهم داخل اللواء.

ت - في اللواء تنوع كبير في أصحاب سوق العمل.

ث - يركز هذا اللواء على المهارات والخدمات.

الجدول التالي يوضح توزّيع أفراد عيّنة الدّراسة وفق نوع الوظيفة:

المسمى الوظيفي	العدد
مدير	5
مساعد/ نائب مدير	8
مسؤول إداري	18
رئيس قسم	19
المجموع	50

حدود الدراسة:

1- **الحدود الموضوعية:** تقييم جودة مخرجات التعلّم الجامعي من وجهة نظر أصحاب سوق العمل.
2- **الحدود الزمنية:** أجريت الدراسة خلال الفترة (الفصل الدراسي الثاني 2022/2021).

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، استُخدِم المنهجين الوصفي والتحليلي في دراسة وتقييم جودة مخرجات التعلم الجامعي من وجهة نظر صاحب العمل، مع الأخذ في الاعتبار قابلية تطبيق كلا المنهجين على موضوع البحث.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الأدب التربوي بإدارة الجودة الشاملة يلاحظ تناقل الجودة الشاملة ومعاييرها من مرحلة إلى أخرى، ونلاحظ بوضوح استخدام التربويين لنموذج (سيتورات)، حيث عدَّ المؤسسة التعليمية هي المصنع، والطلاب يقومون مقام العمال، وعدَّ المعلمين والإداريين يمثلون الإدارة، وتعرف إدارة

الجودة الشاملة في التعليم الجامعي: إن إدارة الجامعة مسؤولة عن تطوير نهج عمل شامل ومتطور باستمرار، بناءً على جهد جماعي مفعم بالحيوية، والذي يشمل جميع مجالات النشاط على مستوى الجامعة أو الكلية أو القسم. يتضمن هذا النهج للتحسين المستمر للطلاب التزامًا بالجودة من قبل إدارة الجامعة والمؤسسات التعليمية، واهتمام القيادة بهذا وتقديم برامج فعالة في التقويم[10] .

تعرف هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها في الأردن الجودة بأنها المرامي التي يتم الحكم باستخدامها لمدى تطبيق معايير الجودة وتحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسة التعليمية.

ويعرف الدكتور فتحي عشيبة الجودة في التعليم بأنها تطبيق عدد من المعايير والخصائص والأهداف التي تساعد في تحقيق أهداف العملية التعليمية [14]، واستخدام المعايير لضبط المدخلات أو العمليات أو المخرجات والتي تلبي متطلبات سوق العمل والمجتمع ورغبات المتعلمين وحاجاتهم وتحقيق تلك المعايير من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر المادية والبشرية.

نحو "إدخال خصائص التعلم المرغوبة من خلال عملية معالجة مستندة على المدرسيين الأكفاء الملمين بعلم أصول التدريس (Pedagogies) ومناهج تعليمية متكاملة ومناسبة في ظل نظام حوكمة عادل ومنصف [8].

ومن وجهة نظر خميس فإن الجودة في التعليم هي عملية استيفاء النظام التعليمي للمعايير والمستويات المتفق عليها لكفاءة النظام التعليمي وفاعليته بمختلف عناصره (المدخلات، والعمليات، والمخرجات، والبيئة) بما يحقق أعلى مستوى من القيمة والكفاءة والفاعلية لكل من أهداف النظام وتوقعات طالبي الخدمة التعليمية (الطلبة، المجتمع) [4].

أهمية الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

تواجه المنظمات ومنها الجامعات ومراكز المعلومات ومؤسسات التعليم العالي المختلفة مجموعة من التحديات متمثلة في انخفاض الإنتاجية وزيادة التكاليف ونقص الموارد المالية، وتبني أساليب غير فعالة لتحقيق الأهداف المنشودة، ومن هنا يتضح مدى أهمية إدارة الجودة الشاملة ومدى أهمية تطبيقها في المجال التربوي ولا سيما في مؤسسات التعليم العالي.

تشير بعض الدراسات مثل دراسة الشبراوي إلى أن تبني إدارة الجودة الشاملة يؤدي إلى تحقيق أمور عديدة منها [5]:

1- التركيز على احتياجات العملاء والسوق لتلبية متطلبات العملاء.

2- تحقيق أداء عالي الجودة في جميع أماكن العمل بدلاً من اقتصارها على السلع والخدمات.

3- اتخاذ سلسلة من الإجراءات اللازمة لتحقيق جودة الأداء.

4- التفتيش المستمر على جميع العمليات باستثناء الأنشطة الثانوية في إنتاج السلع وتقديم الخدمات.

5- تطوير نهج الفريق لحل المشكلات وتحسين العمليات.

6- العمل على تطوير فهم شامل ومفصل للمنافسين، وصياغة استراتيجيات تنافسية فعالة لتطوير المنظمة.

أهداف تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:

مما لا شك فيه أن الهدف الرئيس من تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، هو تطوير وتحسين الخدمات والمخرجات مع تخفيض في التكاليف والجهد لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء، وكسب رضاهم، وهناك أهداف فرعية تنبثق من هذا الهدف[17]، وهي:

1. تطبيق معايير الجودة.
2. تقليل الوقت المستغرق لإنجاز المهمة.
3. تعليم الإدارة والموظفين كيفية تحديد المشـــاكل وجـدولتهـا وتحليلهـا وتقســـيمهـا بحيـث يمكن السيطرة عليها.
4. تحديد احتياجات العملاء والسعي لتلبيتها.
5. البقاء والاســـتمرارية والتفوق في إيجاد الحلول السريعة.

جودة العملية التعليمية:

إن النظام التعليمي يرتكز على ثلاثة عناصر: المدخلات والعمليات والمخرجات، وهذه الدراسة تركز بشكل أساسي على مخرجات التعلم لذا يمكن تعريف جودة العملية التعليمية بأنها الاستراتيجية التي تهدف إلى توظيف المعلومات والمهارات والقدرات لتحقيق التحسين المستمر بما يسهم في الريادة والتطور لمؤسسات المجتمع، وهذا الدور يتحقق من خلال التفاعل المتكامل ما بين ما تحتويه مخرجات العملية التعليمية

من تخصصات وخبرات ومعارف متراكمة وما بين الآليات والعمليات التي تؤديها المنظمات والقطاعات المختلفة وفقًا لتوجهها وفلسفتها [19].

إن مخرجات التعلم تتأثر بالمدخلات والعمليات لذا يتوجب على مؤسسات التعليم العالي الاهتمام بمدخلاتها كمتطلبات أساسية لابد من توافرها لكي يتم تحويلها إلى مخرجات والحرص على التركيز على جودة العمليات.

إن المؤسسات التعليمية مختلفة في أنظمتها التعليمية، وبجميع مكوناتها تبعًا للرؤى والرسائل التي تتبناها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فضلا عن طبيعة تخصصاتها وظروف بيئتها المختلفة، وطبيعة وأنواع المخرجات، كل ذلك يجعل من تحقيق جودة مخرجات تلك المؤسسات أمرا ليس سهلًا، لذا فقد أصبح توجه المؤسسات التعليمية إلى نظام العملية التعليمية الحديث الذي يولي اهتمامًا كبيرًا بالمخرجات المستهدفة.

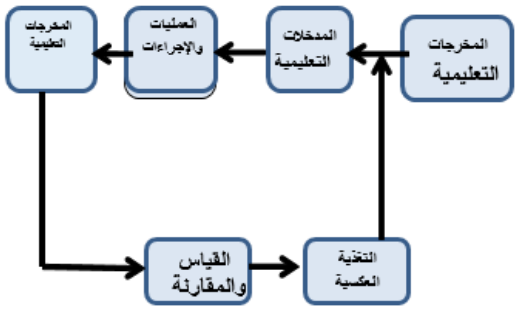

الشكل (1.2) مكونات نظام العملية التعليمية:

المصدر: " معايير الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي العربي"،

إن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل (المناهج الدراسية، والبرامج التعليمية، والبحوث العلمية، والطالب، والمباني والمرافق والأدوات، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي، والتعليم الذاتي الداخلي، وتحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دولياً)، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي الذي يبين أهم المكونات لنظام العملية التعليمة:

مؤشرات ومعايير جودة العملية التعليمية:

تم تصنيف معايير ومؤشرات جودة العملية التعليمية وفقاً للدراسات المستفيضة إلى عدة تصنيفات متنوعة تتطابق أحياناً وتختلف أحياناً أخرى تبعاً للتوصيات والآراء المختلفة للباحثين، ويوضح الجدول (1.2) بعض الأمثلة لمعايير ومؤشرات جودة العملية التعليمية [18]:

الجدول (1.2) معايير ومؤشرات جودة العملية التعليمية[10]

ألبرت (Albert)	جوردون	IEEE	جامعة فلوريدا الأمريكية
الهيكل التنظيمي البيئة المحلية المدخلات العمليات المسؤولية التمويل الإصلاح التعليمي والتربوي العوامل الاقتصادية والاجتماعية الفعالية الإدارية للعملية التعليمية فعالية التدريس الانجاز المتضمن للنتائج المحصلة	المستوى النوعي للخريج الجامعي البحوث العلمية للتدريسيين سمعة وشهرة هيئة التدريس عدد الطلبة تكلفة كل طالب في العملية التعليمية معدل الطالب القبول وانتقاء الطلبة حجم المؤسسة التعليمية	مؤشرات أكاديمية عامة. الثقة بالمؤسسة التعليمية. الخدمات المقدمة. العمليات التنظيمية	البحث العلمي المردود (النواتج العملية) بقاء المتعلم في البرنامج مدة كافية لتحقيق الأهداف العلمية انتقاء واختيار الطلبة تخطيط البرنامج التوجيهي وتقويمه المنهاج والتدريس تنمية هيئة التدريس

من خلال الجدول نلاحظ أن جودة العملية التعليمية يتم التركيز عليها لرفع مستوى كفاءة مخرجاتها لتلبية احتياجات سوق العمل.

مخرجات النظام التعليمي:

مؤسسات التعليم العالي هي إلى حد كبير الوسائل الأساسية للتقدم والازدهار لأي مجتمع في العالم، وهي واحدة

من تلك المؤسسات ذات المخرجات والمتنوعة. البيئة الخارجية المتغيرة بسرعة تجعلها أكثر تنوعًا وشمولية.

وتجدر الإشارة إلى أن تنوع مخرجات التعلم يتبع أهداف المؤسسة التعليمية، مع مراعاة ظروف واحتياجات البيئة المحلية، بالإضافة لمحور الفعالية والكفاءة، حيث يُمكِّن المؤسسات التعليمية من توظيف بعض أنواع المخرجات دون غيرها.

إذا ألقينا نظرة فاحصة على الواقع الذي تعيش فيه مؤسستنا التعليمية، فإننا نرى أن لديها إمكانات هائلة وطموحًا كبيرًا، سواء على المستوى المهني للأساتذة، وكذلك على المستوى المؤسسي والقيادة الجامعية (بالنظر إلى البيئة الاجتماعية المحيطة بها). وبما أن هذه الدراسة تركز على مواءمة المخرجات لمتطلبات سوق العمل فإن التركيز على المحاور الخمسة للمخرجات التي سنناقشها أدناه قد حقق بعض النجاح .

جودة الخرجين:

إن كفاءة الخريجين هي أهم المخرجات التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى تحقيقها، ويتم التركيز على المعرفة الأساسية والمعلومات المكتسبة للطلبة الخريجين، وتستند هذه المعرفة والمعلومات على المهارات والكفايات والقدرة على ممارسة العمل ونقل المعرفة.

يرتبط المستوى النوعي للخريجين بقدرات الطلبة على متابعة وفهم الأسس والمبادئ المهنية، وكذلك فهم وسائل تطبيقها في ميادين العمل، ولذلك يتوجب على مؤسسات التعليم العالي الاهتمام بجودة الخريجين من خلال وضع مخرجات تعلم تتلاءم مع متطلبات سوق العمل، مما يسهم في توفير فرص العمل وتقليل نسب البطالة.

كما يفضل أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بتفعيل العلاقة بين الطلبة ومؤسسات المجتمع قبل الخروج إلى سوق العمل، والتنسيق مع مؤسسات الدولة، والسعي الحثيث لتحسين مستوى الخريجين باعتبارهم إنتاج نهائي يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية [2]

البرامج التدريبية:

تهتم البرامج التدريبية وتركز على المهارات والخصائص الفريدة التي لها تأثير مباشر على تحسين سلوك وأداء الأفراد والمؤسسات، وتعد البرامج التدريبية التي تقدمها المؤسسات التعليمية من الأولويات الرئيسية لتعزيز وتطوير المهارات الوظيفية للكوادر على كافة المستويات التعليمية والعملية. والمستويات المهنية انطلاقا من دور الجامعة كوكالة رائدة لتنمية المجتمع، داعيا إلى اعتماد مفهوم الجامعة كمركز للمؤسسة لخدمة المجتمع، تعتمد جودة هذه البرامج على عدة مبادئ، هي:

- –تحقيق برامج التدريب التطابق أو التوافق ما بين الأفكار النظرية الممارسات العملية.
- –تلبية الحاجات المهنية للمتدربين.
- –تنوع أساليب التقييمات والمرونة.
- –تحقيق الكفايات التعليمية عبر البرامج التدريبة.
- –استخدام التكنولوجيا لنشر نتائج التدريب والاحصائيات المتعلقة به.

البحث العلمي

إن البحث العلمي من أولويات المؤسسات التعليمية، حيث إن جودة البحث العلمي تعد علامة فارقة لجودة المؤسسات التعليمية وتكون أهمية البحث العلمي في ارتكازه على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بمتطلبات المجتمع وحاجاته سوق العمل، وبما إن البحث العلمي أحد عناصر مخرجات العملية التعليمية، فإن مؤشرات الجودة المرتبطة به تعتمد على ما يلي[2]

- توفر أجواء البحث العلمي وتشجيع هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل.
- اسهام مواضيع البحوث العلمية في المشروع التنموي.
- إسهام فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع.
- انتاج وإبداع معرفة علمية وتقنية جديدة ذات جودة عالية وتحويلها للمستخدمين والمجتمع.

المؤتمرات والندوات

تلعب المؤتمرات والندوات دورًا مهمًا في تبادل المعرفة وتطوير الأفكار، وتساهم بشكل فعال في رفعة وتطور المجتمعات، وأحد أهم المقاييس لكفاءة المؤسسة التعليمية، وبذلك هي تعد من أهم مخرجات المؤسسة التعليمية الموجهة إلى الطلبة والمجتمع المحلي واصحاب سوق العمل على حد سواء.

إن وضع أهدافاً للمؤتمرات والندوات يلعب دورًا هامًا يتوقف عليه نجاح المؤتمرات والندوات وتحقيق الغاية منها، وللتأكد من أن المؤتمرات حققت النتيجة المرجوة يجب أن تكون متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع ضمن قائمة الأولويات، وأن تتضمن المؤتمرات الحلول العملية للمشكلات المعرفية والثقافية في المجتمع، وتسليط الضوء على تفعيل دور الخريجين في ادارة وتنظيم هذه المؤتمرات للمساهمة في رفع كفاءتهم وتنمية حس المسؤولية.

سمعة المؤسسة:

تعكس السمعة المؤسسية الواقع والمعارف المكتسبة للطلبة الخريجين؛ ومن أجل ذلك أدركت المؤسسات التعليمية مدى أهميتها امتلاك السمعة من أجل دعم أعمالها وأنشطتها. لذا تعمد المؤسسات التعليمية عموما إلى المحافظة على السمعة الجيدة، وتعزيزها، وهذا أحد أوجه التنافس بين المؤسسات التعليمية تحقيق رضا المستفيد عن الخدمات وقياس جودة المخرجات، وهذا يتطلب المتابعة الدقيقة لاحتياجات المستفيدين وترجمتها بالشكل السليم؛ لتتوافق مع المعايير المحددة، وعلى أن تمارس المؤسسات التعليمية مسؤوليتها اتجاه المجتمع من خلال المتابعة الدورية المستمرة لسمعتها، والمحافظة على المؤشرات الإيجابية واعتمادها وفقًا لمنظور استراتيجي، فضلًا عن معالجة مكامن التصدع في هذه العلاقة واعتماد الحلول الكفيلة باستبعاد المؤشرات السلبية (16)

الدراسات السابقة:

دراسة (على عكير بعنوان (رفع جودة مخرجات التعليم العالي لتطوير سوق العمل الليبي [15]):

هذا البحث عمل على دراسة دقيقة للتخصصات والمهارات المطلوبة في سوق العمل الليبي، وكذلك نسبة الخريجين العاملين في مؤسسات سوق العمل خارج تخصصاتهم، وليس لديهم الخبرة والمهارات المطلوبة والعاملين في تخصصاتهم دون خبرة، أو مهارات والعاميون في تخصصاتهم ولديهم خبرة ويفتقدون إلى المهارات التي تؤهلهم لتطوير سوق العمل، والعاملين في تخصصاتهم ولديهم الخبرة والمهارات المطلوبة. وقدمت النتائج مؤشرات بأن سوق العمل الليبي يشغل الخريجين بدون أي معايير علمية في تخصصاتهم للاستفادة من خبراتهم العلمية التي اكتسبوها في المؤسسات التعليمية العليا، لذلك لا يمكن تطوير مؤسسات سوق العمل الليبي دون الرفع من جودة مخرجات التعليم العالي، وكذلك درس البحث كيفية التنسيق الكامل بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل الليبي، لخلق ربط وتعاون علمي وتقني يمكن العمل عليه في إنشاء قاعدة بيانات يمكن من خلالها معرفة المشاكل، وعرض بعض الحلول العلمية لتطوير مؤسسات الدولة العامة والخاصة.

دراسة أزهار بعنوان (أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل) [15].

هدفت الدراسة التعرف إلى مدى ملاءمة مخرجات التعلم العالي التقني لمتطلبات سوق العمل، وتناسب تخصصاتها لاحتياجات سوق العمل بالكشف عن مدى توافر المهارات المطلوبة في سوق العمل بمخرجات التعلّم العالي، والتوصل لبعض المقترحات التي يمكن الاستفادة منها في مجال إيجاد المواءمة بين مخرجات التعلّم التقني واحتياجات مؤسسات سوق العمل، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: أن أكثر من (11%) من التخصصات التقنية الطبية غير مفعلة في المؤسسات الصحية، أي أن خطط التعليم التقني باختيار التخصصات لا يتوافق مع احتياجات سوق العمل، وأيضًا أن أخلاقيات العمل والالتزام والمواظبة في العمل وإتقان اللغة الإنجليزية من أهم مهارات متطلبات العمل وفق آراء عينة الدراسة.

دراسة أزهار بعنوان" المواءمة بين مخرجات كليات المجتمع وسوق العمل في المملكة العربية السعودية[17]

هدفت الدراسة لتقديم تصور مقترح لتحقيق المواءمة بين مخرجات كليات المجتمع واحتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي الوصفي، ولأغراض جمع البيانات أُعدت استبانة توفرت لها دلالات صدق وثبات ومقبولة، وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية خدمة المجتمع في حفر الباطن، والبالغ عددهم (32) عضو هيئة تدريس، وتم الحصول على (26) استبانة، وقد طبقت الدراسة خلال العام الدراسي (2018م). ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها: أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة على وجود توازن بين المقررات النظرية والتطبيقية، وأن البرامج في كلية المجتمع بحفر الباطن جاءت لتلبي احتياجات سوق العمل المتجددة، أما أبرز المعوقات التي تواجه برامجها في تحقيق المواءمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل فتكمن في ارتفاع عدد الطلاب الملتحقين ببرامج الكلية، وقلة الاهتمام بتطوير

المناهج بصورة سريعة. ومن ثم خرجت الباحثة بتصور مقترح من نتائج الدراسة الحالية يشمل على (منطلقات، ومبررات، وأهداف، وآليات التنفيذ، ومتطلبات).

دراسة الدلو، بعنوان " رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل"[18]

هدفت الدراسة للتعرف على رؤية أصحاب الأعمال لخريجي الجامعة، ومدى قدراتهم على التوافق مع سوق العمل وسبل إحداث هذا التوافق. ولتحقيق هذا الهدف، تم إجراء مجموعة من المقابلات المتعمقة مع سيدات ورجال أعمال بلغ عددهم (101) مفردة. والاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للواقع، من خلال التحليل، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وعلى ضوئها وُضِعت عددا من المقترحات لتأهيل الشباب للانخراط المباشر في ميادين العمل المختلفة، والمشاركة في عجلة التنمية الشاملة في المجتمع. ومعوقات التنفيذ).

دراسة بعنوان " مخرجات منظومة التعليم العالي وسوق الشغل"[16]

هدفت الدراسة إلى إظهار العلاقة بين مخرجات منظومة التعليم العالي وسوق الشغل، وإبراز أهم الأسباب المؤدية لتفاقم البطالة، وهو أمر لا بد منه لربط التشغيل ومتطلبات سوق العمل بمخرجات التعليم والتكوين وبالأخص التعليم الجامعي، ذلك أن البطالة لدى حملة الشهادات الجامعية تتزايد بشكل كبير في كثير من دول العالم والدول العربية منها على وجه الخصوص. مما يدفع بالتفكير إلى كيفية الاستفادة من رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم، ومدى ملاءمة ذلك التعليم مع متطلبات سوق العمل. وإن الجزائر على غرار غيرها من الدول تعاني من ظاهرة البطالة وتفاقمها، وإن ما يميز هذه الظاهرة بالجزائر كونها بطالة متعلمين بالدرجة الأولى. واستخدمت الدراسة جملة من المناهج حتى تكون دراسة موضوعية بعيدة عن الذاتية، وتتمثل فيما يلي: المنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي، ومنهج دراسة حالة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها:

- الاهتمام بالتعليم الاساسي والثانوي ضرورة حتمية باعتبارها الشريحة الأولى لمدخلات التعليم العالي.
- تحسين نوعية التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة والاهتمام بالجوانب التطبيقية والتدريبية والعمل الميداني لتمكين المتخرجين من العمل.
- تطوير مناهج البحث العلمي وتجديدها.
- إعادة النظر في الخريطة الجامعية بدءاً بالأهداف وجعلها عملية أكبر.
- ربط العلاقة بين الجامعة وعالم الشغل خاصة مع المتغيرات التي تقوم بها الجامعة.

دراسة خميس بعنوان (استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعلّم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين) (5)

هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعلّم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، بالتعرف إلى واقع مخرجات التعلّم العالي وواقع المواءمة بين مخرجات التعلّم العالي، وسوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة التركيز على المهارات الذهنية والمهنية لرفع كفاءة الخريجين لتتواءم مع سوق العمل، ووضع الخطط الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي بمشاركة القطاع الخاص لتعزيز المواءمة بين مخرجات التعلم ومتطلبات سوق العمل، إنشاء وحدة لمتابعة الخريجين، ومساعدتهم على الانخراط في سوق العمل من خلال برامج تدريبية متخصصة، ومشاريع تشغيلية مرتبطة بالتخصصات والقدرات المهارية ومؤسسات سوق العمل. ومن الدراسات السابقة يُلحظ اهتمام الباحثين بدراسة مؤسسات التعليم العالي من مختلف الجوانب، مما يشير إلى أهمية دورها في إحداث التغير الإيجابي المطلوب في المجتمعات، وهدفت بعض الدراسات إلى التعرف على التأثيرات في مخرجات سوق العمل لدى خريجي الجامعات، وركزت بعض الدراسات على قياس درجة اكتساب المهارات

الحياتية لدى طلبة الجامعات، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات التي تم عرضها من عدة أوجه، منها:

بناء أداتها ومناقشة نتائجها، وتتميز بوضع توصيات وفق النتائج التي توصلت لها، تمثل اقتراحات وحلول للارتقاء بمستوى التعليم العالي الأردني من وجهة نظر أصحاب سوق العمل:

منهجية الدراسة:

الأداة:

اعتمد الباحثان على الاستبانة للحصول على البيانات للإجابة عن أسئلة الدراسة المتعلقة بموضوع البحث، حيث قام الباحثان بتصميم الاستبانة، متضمنة محورين رئيسيين: الأول متمثل في المعلومات الأساسية لعينة الدراسة، والمحور الثاني متمثل في محاور مخرجات التعلّم الجامعي، وتكّون المقياس من (5) عبارات لكل محور بواقع (25) عبارة، وتم ترميز إجابات أفراد العينة رقمياً للإجابات المتعلقة بمقياس (ليكرت الخامسي)، حيث أُعطي درجة واحدة لإجابة (غير موافق بشدة)، ودرجتان لإجابة (غير موافق)، وثلاث درجات لإجابة (محايد)، وأربع درجات لإجابة (موافق)، وخمس درجات لإجابة (موافق بشدة)، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول (1.3) الدرجات لإجابات مقياس ليكارت الخماسي:

الرأي	الدرجة	المتوسط المرجح	المستوى
غير موافق بشدة	1	(1.80 – 1)	غير موافق بشدة
غير موافق	2	(2.60 – 1.80)	غير موافق
محايد	3	(3.40 – 2.61)	محايد
موافق	4	(4.20 – 3.4)	موافق
موافق بشدة	5	(5 – 4.20)	موافق بشدة

والجدول رقم (2.3) يوضح الاستبانات الموزعة، التي استُلِمت من عينة الدراسة.

الجدول (2.3) عدد ونسبة الاستبانات الموزعة

القياس	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المفقودة	الاستبيانات المستلمة	الاستبيانات الغير صالحة للتحليل	الاستبيانات الصالحة للتحليل
العدد	84	14	70	18	52
النسبة	100	13.9	86.1	13.9	72.2

من الجدول رقم (2.3) يتضح أن نسبة الاستبيانات الصالحة للتحليل هي (72.2%) من العدد الكلي للاستبيانات وهي نسبة مقبولة ومعتمدة في إعلان نتائج الدراسة.

أساليب التحليل الإحصائي:

1- حساب التكرارات والنسبة المئوية لمتغيرات الدراسة.
2- حساب مقاييس التشتت (المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي).

الإحصاء الاستدلالي:

لاختبار فرضيات الدراسة تم ما يلي:

1- حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب معاملي الثبات.

1.1. معامل الثبات:

حُسِب معامل الثبات الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا لمعرفة مدى الترابط بين محتويات الأداة المستخدمة في الدراسة، حيث تم التحقق من أسئلة الاستبانة، ومدى ملاءمتها للمحاور الخاصة بالدراسة، كذلك القدرة على قياس جميع الأبعاد.

معامل (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي:

لاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة استُخدِمت استبانات البحث البالغ عددها (72) استبانة، وقد تم استخراج قيم الثبات (معامل كرونباخ ألفا) من البرنامج الإحصائي، وكانت قيمة معامل الثبات لمحور جودة كفاءة الخريجين (0.901)، ولمحور جودة البرامج التدريبية (0.901)، ولمحور جودة البحث العلمي (0.921)، ولمحور جودة المؤتمرات والندوات (0.938)، ولمحور جودة سمعة لجامعة (0.915)، ولإجمالي المحور (0.964)، وبالتالي يمكن القول إنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

الجدول (3.3) معامل ألفا كرونباخ والثبات :

#	الاستبيان	معامل الثبات الداخليCronbach's Alpha
المحور الأول	جودة كفاءة الخريجين	0.810
المحور الثاني	جودة البرامج التدريبية	0.821
المحور الثالث	جودة البحث العلمي	0.854
المحور الرابع	جودة المؤتمرات والندوات	0.881
المحور الخامس	جودة سمعة الجامعة.	0.838
إجمالي الاستبيان		**0.930**

معامل صدق الأداة: وزِّعت محاور وفقرات الأداة على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة، وأخذ ملاحظاتهم لتحسين وملاءمة الأداة للتطبيق، وبعد ذلك أُخِذ بجميع ملاحظاتهم وتعديل الاستبانة وفق الملاحظات الضرورية.

للتعرف على خصائص متغيرات عينة الدراسة والتي تم الحصول عليها من استجابات عينة الدراسة على المحور الأول من الاستبيان تم حساب التكرارات والنسب المئوية والتي يمكن تلخيصها وفق الآتي:

خصائص عينة الدراسة:

الجدول (4.3) يبين النسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	38	%75.6
أنثى	12	%24.4
المجموع	50	%100
سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
سنوات 5أقل من	3	%5.10
سنوات 10 إلى أقل من 5من	5	%7.20
سنة 15 إلى أقل من 10من	23	%40.50
سنة فأكثر 15من	19	%47.20
المجموع	50	%100
المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير	5	%6.8
مساعد/ نائب مدير	8	%14.3
مسؤول إداري	18	%41.5
رئيس قسم	19	%35.8
المجموع	**50**	**%100**

يبين الجدول رقم (4.3) أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور بنسبة (75.6%) وأغلب أفراد العينة لديهم خبرة في العمل بنسبة (47.2%)، وهذا يعزز أن غالبية الأفراد لديهم خبرة وتجربة في أداء الأعمال بصورة مستمرة.

نتائج الدراسة:

لتحديد اتجاه الإجابات تم تحديد طول الفترة بـ (0.80)، وحدة، وهذا الطول ناتج عن قسمة (4) على (5) وفقًا للآتي: (1 – 1.80)، يكون اتجاه الإجابة غير موافق بشدة (1.81 – 2.60)، يكون اتجاه الإجابة غير موافق (2.61 –3.40) يكون اتجاه الإجابة محايد (3.40 – 4.20)، يكون اتجاه الإجابة بموافق (4.20–5)، يكون اتجاه الإجابة بموافق بشدة.

أولاً: النتائج المتعلقة بالمحور كفاءة الخريجين:

الجدول (5.3) نتائج التحليل الوصفي لمحور كفاءة الخرجين:

م	كفاءة الخريجين	المتوسط	الانحراف المعياري	الرأي العام لعينة الدراسة
1	يمتلك خريجو الجامعة كفاءة عالية تؤهلهم لإتقان العمل في بداية التعيين	2.63	0.931	محايد
2	تمنح الجامعة معرفة واسعة لحاجة مؤسسات المجتمع من حيث نوعية وكفاءة الخريجين.	2.69	1.076	محايد
3	تتابع الجامعة مستوى أداء خريجيها لتحديد جوانب الضعف في مهاراتهم والعمل على معالجتها.	2.04	0.593	غير موافق
4	يقوم أصحاب سوق العمل بتوظيف خريجي الجامعة لكفاءتهم.	2.35	1.064	غير موافق
5	تعمل الجامعة على استحداث التخصصات التي تلبي متطلبات وحاجات المجتمع.	1.40	0.775	غير موافق

يتضح من الجدول رقم (5.3)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محور كفاءة الخريجين حيث تراوحت بين أعلى متوسط حسابي (2.73) وأقل متوسط حسابي (1.40) وقد جاءت الفقرة التي تنص على " يمتلك خريجو الجامعة كفاءة عالية تؤهلهم لإتقان العمل في بداية التعيين " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.63) وقد جاءت الفقرة التي تنص على في المرتبة الخامسة" تعمل الجامعة على استحداث التخصصات التي تلبي متطلبات وحاجات المجتمع." بمتوسط حسابي (1.40)

ثانياً: النتائج المتعلقة بمحور البرامج التدريبية:

الجدول (6.3) نتائج التحليل الوصفي لمحور البرامج التدريبية:

م	البرامج التدريبية	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة
6	لدى الجامعة كفاءة بخدمة المجتمع وتعمل بشكل مدروس لدى كافة مؤسساته	2.64	0.698	غير موافق
7	تلبي الجامعة حاجات ومتطلبات مؤسسات المجتمع في تدريب كوادره حسب التخصصات.	2.23	0.921	غير موافق
8	تقييم الجامعة ورش العمل التدريبية بالاشتراك ممثلي المجتمع المحلي.	2.33	0.964	غير موافق
9	وفقًا لآخر مستجدات التنمية المعرفية تصمم الجامعة وتنفذ برامج تدريبية باستمرار	2.19	0.715	غير موافق
10	تحدد الجامعة الاحتياجات التدريبية بناءً على دراسات مستندة إلى الحاجة الفعلية لمؤسسات المجتمع المحلي.	2.06	0.639	غير موافق

يتضح من الجدول رقم (6.3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محور البرامج التدريبية حيث تراوحت بين أعلى متوسط حسابي (2.44) وأقل متوسط حسابي (2.06) وقد جاءت الفقرة التي تنص على " لدى الجامعة كفاءة بخدمة المجتمع، وتعمل بشكل مدروس لدى كافة مؤسساته." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.64) وقد جاءت الفقرة التي تنص على" تحدد الجامعة الاحتياجات التدريبية بناءً على دراسات مستندة إلى الحاجة الفعلية لمؤسسات المجتمع المحلي." في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.06).

ثالثاً: النتائج المتعلقة بمحور جودة البحث العلمي

الجدول (7.3) نتائج التحليل الوصفي لمحور جودة البحث العلمي:

م	البحث العلمي	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة
11	تتوفر في الجامعة خطة بحثية متوافقة مع حاجات ومشاكل المجتمع.	2.44	0.777	غير موافق
12	تحرص الجامعة على نشر الأبحاث والنشرات العلمية المعنية بحاجة الجامعة والمتوافقة مع حاجات مؤسسات المجتمع.	2.25	0.738	غير موافق
13	تدعو الجامعة الباحثين على إشراك ممثلي مؤسسات المجتمع المحلي لإنجاز البحوث التطبيقية.	2.21	0.957	غير موافق
14	تقوم الجامعة بإتاحة البحوث العلمية للمستفيدين من داخل وخارج الجامعة.	2.27	0.750	غير موافق
15	تعقد الجامعة عدداً من الاتفاقيات البحثية مع مؤسسات المجتمع لتحقيق المصلحة العامة.	2.27	0.770	غير موافق

يتضح من الجدول رقم (7.3)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محور جودة البحث العملي حيث تراوحت بين أعلى متوسط حسابي (2.44) وأقل متوسط حسابي (2.21) وقد جاءت الفقرة التي تنص على " تتوفر في الجامعة خطة بحثية متوافقة مع حاجات ومشاكل المجتمع." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.44) أما الفقرة التي تنص على" تعقد الجامعة عدداً من الاتفاقيات البحثية مع مؤسسات المجتمع لتحقيق المصلحة العامة.." في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.21).

رابعاً: النتائج المتعلقة بجودة المؤتمرات والندوات:

الجدول (8.3) نتائج التحليل الوصفي لمحور جودة المؤتمرات والندوات:

م	المؤتمرات والندوات	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة
16	تتوفر خطة واضحة معلنة للندوات والمؤتمرات في الجامعة متعلقة بحاجة المجتمع.	2.62	0.820	محايد
17	تشجع الجامعة مؤسسات المجتمع للحضور والمشاركة في ندواتها ومؤتمراتها وبرامجها العلمية.	2.37	0.908	غير موافق
18	تطور الجامعة برامجها الأكاديمية وفق المتغيرات والتطورات في بيئة المجتمع.	2.15	0.777	غير موافق
19	تخصص الجامعة بعضًا من ندواتها ومؤتمراتها لزيادة وعي وثقافة المجتمع.	2.29	0.936	غير موافق
20	يتم تطبيق توصيات الندوات والمؤتمرات الموجهة للمجتمع من قبل الجامعة.	2.35	0.883	غير موافق

يتضح من الجدول رقم (8.3)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محور المؤتمرات والندوات، حيث تراوحت بين أعلى متوسط حسابي (2.62)، وأقل متوسط حسابي (2.15) وقد جاءت الفقرة التي تنص على " تتوفر خطة واضحة معلنة للندوات والمؤتمرات في الجامعة متعلقة بحاجة المجتمع.." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.62)، وقد جاءت الفقرة التي تنص على" تطور الجامعة برامجها الأكاديمية وفق المتغيرات والتطورات في بيئة المجتمع." في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.15)

خامساً: النتائج المتعلقة بمحور سمعة الجامعة:

الجدول (9.3) نتائج التحليل الوصفي لمحور سمعة الجامعة:

م	سمعة الجامعة	المتوسط	الانحراف المعياري	الدرجة
21	تقييم وتحليل نتائج رضا مؤسسات المجتمع عن أداء الجامعة باستمرار.	2.19	0.627	غير موافق

22	تهتم الجامعة بالمحاور الأخلاقية المتعلقة بخدمة المجتمع.	2.40	0.891	غير موافق
23	توفر الجامعة خدماتها لمؤسسات المجتمع بعدالة وبلا تحيز.	2.44	1.037	غير موافق
24	يتعامل موظفو وأعضاء هيئة التدريسي بالجامعة بأسلوب أخلاقي راق مع جميع المتعاملين معهم.	2.58	1.109	غير موافق
25	تعالج الجامعة المقترحات والشكاوى المقدمة من قبل كافة مؤسسات المجتمع.	2.29	0.997	غير موافق

يتضح من الجدول رقم (9.3)، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات محور سمعة الجامعة، حيث تراوحت بين أعلى متوسط حسابي (2.58)، وأقل متوسط حسابي (2.19)، وقد جاءت الفقرة التي تنص على "يتعامل موظفو وأعضاء هيئة التدريسي بالجامعة بأسلوب أخلاقي راقٍ مع جميع المتعاملين معهم.." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.62) وقد جاءت الفقرة التي تنص على" تقييم وتحليل نتائج رضا مؤسسات المجتمع عن أداء الجامعة باستمرار." في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (2.15).

الاستنتاجات:

بناء على تحليل البيانات السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. تبين من خلال التحليل الاحصائي أن وجهات النظر لجميع أفراد عينة الدراسة، كانت نظرتها ضعيفة لجودة أبعاد مخرجات التعلّم الجامعي، ويعود ذلك إلى أسباب مختلفة أبرزها يقع ضمن عاتق مسؤولية الجامعات.
2. أكدت عينة الدراسة أن جودة كفاءة الخريجين هي بمستوى متدنٍ، ولم تتمتع بالجودة المقبولة من وجهة نظرهم، رغم أن المسؤولية ذلك ملقاة على عاتق الجامعات، ألا إنها ليست الجهة المقصرة دائمًا، إذ تعود أسباب ذلك إلى بعض العوامل منها المؤثرة على الجامعات نفسها.
3. بينت نتائج التحليل الإحصائي أن أفراد عينة الدراسة يتفقون أن جودة البرامج التدريبية هي بمستوى متدنٍ، ولم تتمتع بالجودة المقبولة من وجهة نظرهم، مما يلقي المسؤولية على الجامعات لمتابعة وتطوير المخرجات التعليمة، وأيضا يتحتم عليها أن تتابع متطلبات سوق العمل.
4. أكدت عينة الدراسة أن جودة البحث العلمي هي بمستوى متدنٍ، ولم تتمتع بالجودة المقبولة من وجهة نظرهم، مما يدل على عدم توافق خطط ومتطلبات أصحاب سوق العمل مع الخطط البحثية للجامعات.
5. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن أفراد عينة الدراسة يتفقون أن جودة المؤتمرات والندوات هي بمستوى متدنٍ، ولا تتمتع بالجودة المقبولة من وجهة نظرهم، وهذا يعني أنه ليس للجامعات خطة واضحة للتدريب والندوات وفق حاجات المجتمع المحلي، وعدم المتابعة المستمرة للمتغيرات المختلفة في بيئة المجتمع وتصمم المؤتمرات والندوات المناسبة لها.
6. أكدت عينة الدراسة أن محور سمعة الجامعة كانت بمستوى متدنٍ، ولم تتمتع بالجودة المقبولة من وجهة نظرهم، وهذا يعني أنه لا يتم قياس وتقييم رضا مؤسسات سوق العمل عن أداء الجامعة بشكل دوري ومستمر، كذلك ضعف مراعاة الجامعة دومًا الأبعاد الأخلاقية المتعلقة بخدمة المجتمع.

التوصيات:

1. أهمية قيام الجامعات على تطوير وملاءمة مخرجاتها مع متطلبات واحتياجات أصحاب سوق العمل؛ لضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم، والعمل على الارتقاء وتحقيق الجودة في كافة مخرجاتها ولا سيما مستوى كفاءة جودة الخريجين؛ لأنهم أهم مخرجات التعلّم العالي.
2. تصميم البرامج التدريبية استناداً لآخر التطورات التنموية، وكذلك ضرورة تلبية الجامعة وبشكل مستمر لحاجات ورغبات مؤسسات سوق العمل في تدريب الكوادر البشرية.
3. وضع الخطط البحثية التي تتواءم مع حاجات ومشاكل مؤسسات سوق العمل والاهتمام بالإصدارات البحثية الخاصة بحاجة الجامعة والمتوائمة مع سوق العمل.

4. زيادة العمل على صياغة ووضع خطط واضحة للندوات والمؤتمرات ذات العلاقة المباشرة بحاجة مؤسسات العمل، وضرورة دعوة الجامعة لممثلي مؤسسات سوق العمل إلى الحضور والمشاركة في ندواتها ومؤتمراتها وبرامجها العلمية.
5. قياس وتحليل نتائج رضا أصحاب سوق العمل عن مستوى الجامعة باستمرار مع مراعاة الجامعة دورها بخدمة مؤسسات سوق العمل.
6. تبني فكرة التحسين المستمر في كافة الخدمات الجامعية التي ترفع من مستوى جودة مخرجات التعلّم الجامعي لمعالجة نقاط الضعف وفرص التحسين التي يتم اكتشافها وتعزيز نقاط القوة.
7. القيام بعمل مقارنات مرجعية مع الجامعات المتميزة محلياً وإقليمياً وعالمياً دورياً وباستمرار للارتقاء بالعملية التعليمية وفق المستوى العالمي

11. Al-Qazzaz, & Ibrahim (Eds.). (2010). Quality systems audit. Darat Degla, Amman, Jordan.
12. Al-Shirawi, A. (Ed.). (1995). The scientific guide to implementing total quality management ISO9000 benchmarking. Arab Scientific Media Company.
13. Al-Shubh, Abdullah, H., Hudood, M., & Saud, M. (Eds.). (2015). Reasons for the incompatibility between university education outcomes and labor market requirements in Libya. Zawia University - New Center and Postgraduate Studies Journal Page (75 – 108) .
14. Al-Taie (Ed.). (2005). The possibility of applying total quality management in university education: An applied study. Journal of Management and Economics, University of Kufa.
15. Al-Yazouri, A. (Ed.). (2012). Graduates and the labor market. Ministry of Education and Scientific Research, Amman, Jordan.
16. Ashiba, & Darwish, F. (Eds.). (2000). Comprehensive quality and the possibility of its application in Egyptian university education: An analytical study. Annual Conference of the Faculty of Education, Helwan University.
17. EFA. (2005). Understanding education quality: Global Monitoring Report. USA.
18. Faryal, & Dhiya (Eds.). (2017). Outputs of the higher education system and the labor market: A case study of Algeria (Master's thesis). Faculty of Law and Political Science, Mouloud Maamar University, Tizi Ouzou, Algeria.
19. Haksen. C (Ed.). (2020). Service management and operations (2nd ed.). Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey.

References:

1. Abbas, A., & Fouad, A. (Eds.). (2012). Total quality management: An introduction to effectiveness and information management in university education in Yemen. Education Magazine, 13(6), pp.15-28.
2. Alanazi, A. (2014). Aligning higher education outcomes to the needs of the labor market. A scientific paper presented to the conference on integrating higher education outcomes with the labor market in the private and public sectors, Jordan.
3. Akka, M. (Ed.). (2010). Outputs of Palestinian universities and labor market needs (Unpublished master's thesis). Palestine National University, Filsin.
4. Al-Ani, T., Al-Nuaimi, & Salah (Eds.). (2013). Higher education and development in Iraq: Challenges and prospects. UNESCO Office, Iraq.
5. Al-Bahnasawy, & Kamel, L. (Eds.). (2018). Employers' view of the outcomes of university education and the labor market. Journal of the Faculty of Arts, Cairo University, 78(3), pp.65-77.
6. Al-Dalu, & Asaad, H. (Eds.). (2016). A proposed strategy to align higher education outcomes with the needs of the labor market in Palestine (Unpublished master's thesis). Al-Aqsa University, Gaza.
7. Al-Hajj, A., & Abdullah, E. (2018). Quality assurance and accreditation guide for Arab universities. Amman, Jordan: Union Members.
8. Al-Hamali, R. (Ed.). (2018). Comprehensive quality standards in higher education institutions. Quality Assurance and Accreditation Councils, General Secretariat of the Association of Arab Universities, Jordan.
9. Al-Khelaiwi, & Sulaiman, L. (Eds.). (2018). Alignment between the outcomes of community colleges and the labor market in the Kingdom of Saudi Arabia: The Community College in Hafr Al-Batin as a model. Al-Balqa Magazinejournal, 23(1), 12-27.
10. Al-Khamisi, & Salama (Eds.). (2007). Effective school quality standards in light of the systems curve: A methodological vision. Saudi Society for Educational and Psychological Sciences, Qassim, Saudi Arabia.